طرفا النزاع مازالا بعيدين عن التوصل الى اتفاق طويل الأمد

حرب غزة : المفاوضات تراوح مكانها ... والهدنة صامدة

صبية غزاوية تحمل بقايا دراجتها التي تحطمت بسبب العدوان الاسرائيلي

عواصم - «وكالات» : اكملت التهدئة في قطاع غزة الثلاثاء يومها الثاني بينما تستمر المفاوضات غير المباشرة في القاهرة بين الفلسطينيين والاسرائيليين للتوصل الى تهدئة طويلة الامد في الحرب التي اودت بحياة نحو الفي فلسطيني.

وكانت المفاوضات التي تجري برعاية مصر استؤنفت اثر تهدئة لمدة 72 ساعة التي تم التوصل اليها الاحد في القاهرة بهدف البحث عن وقف دائم لاطلاق النار.

ومنذ بدء العمل بالهدنة منتصف ليل الاحد «21,01 تغ»، لم يتم اطلاق اي صاروخ من قطاع غزة نحو الاراضي الاسرائيلية فيما لم يشن الطيران الاسرائيلي اي غارة على القطاع.

وفي غزة، واصل النازحون لليوم الثاني على التوالي العودة الى منازلهم التي اضطروا لتركها بسبب القصف الاسرائيلي الكثيف اما للاستقرار فيها او جمع بعض الحاجيات مما تبقى لهم.

وبالقرب من معبر ايريز الحدودي مع اسرائيل، في منطقة ابراج الندى، جاء سكان لتفقد شققهم السكنية التي تحولت الى ركام بفعل القصف الاسرائيلي المكثف.

ويقول محمد قمر "لا يوجد اي مكان نجلس فيه. ناتي كل يوم للجلوس هنا. انا اسكن حاليا في بيت ابن عمي"، مشيرا الى انه فضل ذلك على البقاء في المدارس التابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين «الاونروا» والتي اكتظت بمئات الاف النازحين.

بينما افاد مسؤول اسرائيلي كبير الثلاثاء وكالة فرانس برس بان المفاوضات غير المباشرة بين حماس والدولة العبرية في القاهرة لم تحرز "اي تقدم" حتى الان.

وقال المسؤول الذي رفض الكشف عن اسمه ان "الخلافات لا تزال عميقة جدا. ولم يحصل تقدم في المفاوضات".

وبحسب وسائل الاعلام الاسرائيلية فان رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتانياهو عدل عن دعوة الحكومة الامنية الى عقد جلسة بعد ظهر الثلاثاء في تل ابيب لاستعراض نتائج مفاوضات القاهرة.

وهذا القرار اثار غضب عدة وزراء قالوا انه لا يتشاور معهم بخصوص تطورات الوضع، كما افادت اذاعة الجيش الاسرائيلي.

ومنذ بدء عملية "الجرف الصامد" في 8 يوليو اتخذت كل القرارات المهمة حول العمليات العسكرية والمفاوضات مع حماس، من قبل رئيس الوزراء الاسرائيلي ووزير الدفاع موشيه يعالون ورئيس هيئة الاركان الجنرال بني غانتز ما اثار انتقادات اعضاء في الحكومة.

بينما شددت حركتا حماس والجهاد الاسلامي على ضرورة ان يحقق الوفد الفلسطيني ما يامله الشعب الفلسطيني في مفاوضات التهدئة في القاهرة واعتبرتا المفاوضات غير المباشرة مع اسرائيل "صعبة".

وقال موسى ابو مرزوق نائب رئيس المكتب السياسي لحماس "نحن امام مفاوضات صعبة ومعقدة في كل القضايا".

واضاف "المطلوب ان يحقق الوفد الفلسطيني الموحد ما يامله شعبنا الفلسطيني" مبينا "ان التهدئة الاولى «التي انتهت صباح الجمعة الماضي» قد مرت دون انجاز يذكر وهذه هي التهدئة «ل72ساعة بدات منتصف ليل الاحد» الثانية والاخيرة والجدية الان واضحة".

من جانبه قال يوسف الحساينة المتحدث باسم الجهاد الاسلامي "قطعنا اكثر من نصف الطريق في المفاوضات وهناك توقعات ايجابية حتى الان في انجاز اتفاق مشرف يليق بحجم تضحيات شعبنا واولها وقف العدوان ورفع كلي للحصار".

وبعد ان اكد ان الوفد الفلسطيني "يخوض معركة ونقاش جدي ومعمق"، اضاف الحساينة "ربما في ال24ساعة القادمة تكون الامور اكثر وضوحا فيما يتعلق بكافة الامور المطروحة والتوصل لاتفاق مشرف" منوها ان موضوعي انشاء ميناء واعادة بناء مطار غزة الدولي "امر متروك لتقديرات الوفد في القاهرة".

وتابع ان "موضوع معبر رفح ليس ضمن النقاش، في تفاهم بين الوفد الفلسطيني مع الاشقاء في مصر" مشيرا الى "تسهيلات كبيرة منذ امس «الاثنين» على معبر رفح".

ويتصدر مطالب الفلسطينيين رفع اسرائيل الحصار البري والبحري المفروض على القطاع منذ العام 2006 بعدما احتجزت حركة حماس جنديا اسرائيليا.

ويعيش في قطاع غزة نحو 1.8 مليون انسان محاصرين بين اسرائيل والبحر ومصر التي تبقي معبر رفح مغلقا الا في حالات استثنائية.

ويبدي نتانياهو تعنتا متسلحا بتاييد غالبية سكان اسرائيل للحرب وضغوط المتشددين في حكومته الذين يطالبون بنزع سلاح حماس. ولكنه قال انه مستعد لان تضطلع السلطة الفلسطينية بدور في اعادة اعمار غزة التي تسيطر عليها حماس بعد ان طردت منها السلطة برئاسة محمود عباس في 2007.

ونقلت الصحافة الاسرائيلية عن مسؤول كبير ان الدولة العبرية وافقت في القاهرة على تخفيف الحصار بشكل كبير ومنح نحو 5000 تصريح شهري للغزيين للتوجه الى الضفة الغربية او اسرائيل، وزيادة كبيرة في حركة البضائع عبر معبر كرم ابو سالم بالاضافة الى قبول دخول اموال بظروف صارمة لدفع رواتب الاف الموظفين وتوسيع نطاق الصيد المسموح به.

وستقوم اسرائيل ايضا باطلاق سراح عشرات الاسرى الفلسطينيين مقابل جثتي جنديين اسرائيليين قتلا خلال الحرب. ولكن في المقابل، فان الدولة العبرية لا ترغب في الحديث عن بناء ميناء او مطار.

ولم يتم الحصول على اي تاكيد اسرائيلي رسمي على ذلك.

القاهرة : التقرير اتسم بالسلبية والتحيز في تناوله لأحداث العنف ونرفض عدم حياديته

«هيومن رايتس» تهاجم مصر: جرائم ضد الإنسانية خلال حملة القمع ضد أنصار «المعزول»

المنظمة قالت ان السلطات فضت اعتصامي رابعة والنهضة بشكل وحشي

القاهرة -«وكالات» : اتهمت منظمة هيومن رايتس ووتش مسؤولين مصريين كبار بانهم ارتكبوا بشكل مرجح «جرائم ضد الإنسانية» اثناء حملة القمع المنهج التي استهدفت متظاهرين مؤيدين للرئيس الاسلامي المعزول محمد مرسي الصيف الماضي واسفرت مئات القتلى.

وجاء في التقرير الصادر تحت عنوان «حسب الخطة: مذبحة رابعة والقتل الجماعي للمتظاهرين في مصر» ان «عمليات القتل لم تشكل فقط انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان الدولية، لكنها بلغت على الأرجح مستوى جرائم ضد الإنسانية»، مشددا على ان هناك «حاجة لتحقيق ومقاضاة دولية للمتورطين» في حملة القمع هذه.

ورفضت قوات الامن المصري بالقوة اعتصامين للاسلاميين من انصار مرسي في منطقتي رابعة العدوية والنهضة في 14 اغسطس 2013، ما خلف مئات القتلى في ما اسمته هيومن رايتس ووتش «واحدة من اكبر عمليات قتل المتظاهرين في يوم واحد في التاريخ الحديث».

وقتل 817 شخصا على الاقل في رابعة العدوية وحدها، حسبما قالت المنظمة الحقوقية التي تتخذ من نيويورك مقرا لها في تقرير اصدرته ليواكب الذكرى الاولى لهذه الاحداث الدامية، لكن حقوقيين يقولون ان العدد ربما يكون اكبر بكثير.

ومنذ ان اطاح الجيش مرسي، قتل قرابة 1400 شخص معظمهم من انصار مرسي في اشتباكات في الشوارع، واعتقل اكثر من 15 الف شخص بينهم مرسي وكبار قيادات جماعة الاخوان المسلمين التي ينتمي اليها، فيما صدرت احكام بالاعدام على اكثر من 200 شخص في محاكمات جماعية سريعة.

وقال كينيث روث المدير التنفيذي لهيومن رايتس ووتش في التقرير «هذه ليست مجرد حالة استخدام مفرط للقوة او سوء تدريب. بل كان قمعا عنيفا جرى اعداده على اعلى مستوى من الحكومة المصرية».

واضاف ان «الكثيرين من هؤلاء المسؤولين لا يزالون في السلطة في مصر وعليهم الرد على الكثير من الاسئلة».

والاثنين، منعت مصر كينيث روث وسارة لية ويتسن مديرة الشرق الاوسط في المنظمة من دخول اراضيها قبيل اصدار المنظمة اصدار هذا التقرير الذي ينتقد اداء اجهزة الامن ويتهمها بممارسة القتل الجماعي خلال فض الاعتصامات في القاهرة. لكن وزارة الداخلية المصرية قالت ان «السلطات ابلغتهما بان زيارتهما تاجلت الى سبتمبر نظرا الى ان التواريخ المقترحة غير مناسبة».

وكتب كينيث روث على حسابه على تويتر ايضا ان «حصيلة قتلى مذبحة رابعة يمكن مقارنتها بتيان انمن «في الصين» واندجان «في اوزبكستان» لكن حكومة مصر لم تسمح لي بتقديم تقرير عنها».

من جانبها، رفضت مصر امس تقرير هيومن رايتس ووتش بخصوص متهمة المنظمة «بعدم الحياد والتحيز» لتحالف مؤيد للاسلاميين وتجاهل تعرض قوات الامن لهجمات «ارهابية» خلال العام الماضي.

وقالت هيئة الاستعلامات المخول لها مخاطبة الصحافة الاجنبية في مصر في بيان الثلاثاء «اطلعت الحكومة المصرية على التقرير الصادر يوم 12 اغسطس الجاري عن منظمة هيومن رايتس ووتش والذي اتسم بالسلبية والتحيز في تناوله لأحداث العنف التي شهدتها مصر خلال العام» مضيفة انها «ترفض التقرير وتنتقد عدم حياديته».

وقالت الهيئة في بيانها ان التقرير «اغفل ان اول من سقط خلال فض الاعتصام هو شهيد من الشرطة اصيب بطلق من سلاح ناري «...» مما يجعل التقرير يفتقد إلى الموضوعية والمصداقية في سرد الأحداث».

وكان الاف المتظاهرين من انصار مرسي اعتصموا اثر اطاحة الجيش بالرئيس في 3 يوليو في محيط مسجد رابعة العدوية للمطالبة بعودته للحكم، قبل قيام الامن المصري بفض الاعتصام في 14 اب / اغسطس الفائت.

وانتخب مرسي في يونيو 2012 كاول رئيس مدني منتخب ديمقراطيا في تاريخ البلاد. لكن عاما واحدا في الحكم كان كفيلا بخروج ملايين المصريين ضده في 2013 للمطالبة برحيله متهمين اياه بتكريس السلطة في يد جماعة الاخوان المسلمين التي ينتمي اليها وسوء ادارة الاقتصاد.

وخلف السيسي في الحكم عبد الفتاح السيسي الذي كان قائدا للجيش اثناء فض اعتصام رابعة العدوية، ليصبح ثاني رئيس مصري ينتخب ديمقراطيا بعد فوز ساحق في انتخابات مايو الفائت.

وتقول هيومن رايتس ووتش ان تقريرها يحدد ابرز المسؤولين الامنيين المصريين والقادة الرئيسيين في زمرة القيادة «الذين يجب التحقيق معهم «...» من بينهم وزير الداخلية محمد ابراهيم ثم وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي ومدحت المنشاوي» مدير ادارة العمليات الخاصة والذي قاد حملة قمع اعتصام الاسلاميين.

وقالت المنظمة في بيان انها «كتبت إلى وزارة الداخلية المصرية ومكتب النائب العام ووزارة الدفاع ووزارة الخارجية وسفارة مصر في العاصمة الأميركية واشنطن والبعثة المصرية في نيويورك، في 12 يوئيو في محاولة لمعرفة وجهات نظر الحكومة المصرية بشان القضايا التي يغطيها التقرير» لكنها «لم تتلق اي ردود جوهرية على اي من استفساراتها».

واشار التقرير الى ان التحقيقات التي اجرتها المنظمة والتي استمرت عاما كاملا وتضمنت مقابلة اكثر من 200 شاهد عيان، تظهر ان قوات الامن استخدمت عن عمد «قوة قاتلة مفرطة» في فض الاعتصامين.

ويقول التقرير ان «عمليات القتل لم تشكل فقط انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان الدولية، لكنها على الارجح بلغت مستوى جرائم ضد الانسانية».

وقتل ثمانية من رجال الشرطة في اشتباكات فض اعتصام رابعة العدوية فقط.

ونقل التقرير شهادات ناجين يصفون الهجوم على الاعتصامين.

ويقول رجل اعمال نجا من فض اعتصام رابعة العدوية «كانت السماء تمطر رصاصا ورائحة الغاز المسيل للدموع منتشرة. ثم على الفور رايت الناس تضرب وتسقط من حولي».

واضاف «ليس لدي اي فكرة كم من الناس قتلوا. نحن لم نسمع اي تحذيرات، لا شيء، كانت الامور كالجحيم».

ووصف معتصم آخر كيف كان قناصة من الجيش على ما يعتقد يطلقون النار على المتظاهرين.

وقال «كانوا يختبئون وراء اكياس الرمل أعلى مبنى «المخابرات العسكرية»، بالقرب من قلب منطقة رابعة العدوية وتابع «استمروا في القيام بذلك: يطلقون النار، ثم يختبئون».

وقالت هيومن رايتس ووتش ان السلطات المصرية فشلت في اتخاذ اي اجراءات ضد اي ضباط مسؤولين عن عمليات القتل.

واضافت المنظمة ان هناك «حاجة لتحقيق ومقاضاة دولية للمتورطين «...» ينبغي على الدول مواصلة تعليق المساعدات العسكرية لمصر لحين اتخاذ اجراءات لوضع حد للانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان».

وعقب فض اعتصامي الاسلاميين في القاهرة في 14 اغسطس الفائت، قام مئات الاسلاميين بمهاجمة اقسام الشرطة والمنشآت الامنية عبر البلاد ما اسفر عن مقتل 42 من افراد الامن بحسب الحكومة المصرية.

كما قام متشددون اسلاميون بمهاجمة عدد كبير من الكنائس في جنوب البلاد واحراقها ومنهم 40 كنيسة في محافظة المنيا وحدها جنوب القاهرة، بحسب ارقام كنسية.

لاختيار الرئيس المقبل للبلاد

ليبيا : البرلمان يوافق على إجراء الانتخابات المباشرة

البرلمان الليبي

بنغازي - «وكالات»: وافق المؤتمر الوطني العام في ليبيا «البرلمان» امس على اجراء انتخابات مباشرة لاختيار الرئيس المقبل للبلاد مع سعي النواب لتجاوز مواجهة بين كتائب مسلحة.

ويامل شركاء غربيون ان يتيح البرلمان الجديد المجال امام مفاوضات بين الميليشيات المتناحرة وداعميها السياسيين ليعود الاستقرار الى ليبيا بعد شهر من اشتباكات حولت العاصمة طرابلس ومدينة بنغازي إلى ساحتي قتال.

وصوت مجلس النواب الليبي بأغلبية ساحقة على اجراء انتخابات مباشرة يختار من خلالها الشعب الليبي رئيسه الجديد في مسعى لاعادة البلاد على المسار نحو الديمقراطية بعد ثلاث سنوات من الإطاحة بمعمر القذافي.

ولم يحدد موعد للانتخابات لكن ليبيا تعاني من اسوأ اعمال عنف منذ الصراع الذي أطاح بالقذافي حيث تشتبك كتائب مسلحة في طرابلس بالصواريخ والمدفعية وقذائف المورتر.

وقال فتح الله السعيطي وهو نائب ليبي لرويترز إن المؤتمر اتخذ قرارا بانتخاب الرئيس مباشرة لكنه لم يحدد موعدا للتصويت لحين مناقشة الأزمة الحالية وتقدير مدى استقرار الوضع.

وبعد ثلاث سنوات من انتهاء حكم القذافي خيم الخلاف السياسي على الحكومة الليبية الهشة فاصاب البرلمان السابق بالشلل وزاد من قوة الكتائب المتناحرة للمقاتلين السابقين المدججين بالسلاح.

واشتبكت هذه الكتائب في الماضي لكن الخصومة بينها تحولت الشهر الماضي إلى معارك ضارية في الشوارع تاتي في إطار صراع أوسع على غنائم عهد ما بعد القذافي في ليبيا.

ومنذ بدء القتال انسحب معظم الدبلوماسيين الغربيين من البلاد وأغلقوا سفاراتهم في ظل مخاوف من أن البلد المنتج للنفط على شفا الحرب الأهلية.

وأصبحت طرابلس أهدأ يوم الثلاثاء ولم تشهد أعمال القصف وتيران الصواريخ التي شهدتها خلال الأيام القليلة الماضية. ويجري وفد تابع للأمم المتحدة محادثات مع فصيلين في محاولة للتوسط في وقف اطلاق النار. ويدور الصراع بين كتيبتي القعقاع والصواعق المناهضتين للاسلاميين والتابعتين لمقاتلين سابقين من بلدة الزنتان الغربية من طرف وعلى الطرف الآخر كتائب تميل أكثر إلى الاسلاميين والكيانات السياسية الإسلامية ومرتبطة ببلدة مصراتة.

بسبب التوقيع على اتفاق للتعاون مع تحالف للمتمردين

السودان : السلطات تعتقل الأمين العام لحزب الأمة المعارض

الخرطوم - «وكالات» : اكدت سارة نقد الله، الامين العام لحزب الامة السوداني المعارض امس ان جهاز الامن والمخابرات اعتقل القيادية في الحزب مريم المهدي عقب وصولها البلاد من باريس حيث وقع حزبها اتفاقا للتعاون مع تحالف للمتمردين.

وقالت ساره نقد الله لفرانس برس انها كانت في انتظار مريم القادمة على رحلة للخطوط الجوية القطرية بمطار الخرطوم عندما تلقت معلومات بانه «تم اعتقالها من سلم الطائرة».

واتصلت مريم المهدي في وقت متاخر بزوجها لتخبره بانها «معتقلة في مبنى جهاز الامن والمخابرات».

وكانت مريم المهدي نائب رئيس الحزب الذي يقوده والدها الصادق المهدي وصلت للتو بعد ان شاركت في مباحثات باريس بين حزب الامه والجبهة الثورية السودانية، وهي تحالف حركات متمردة تقاتل الحكومة في دارفور ومنطقتي جنوب كردفان والنيل الازرق. وكان جهاز الامن اعتقل الصادق المهدي في مايو الماضي وقضى شهرا في الاعتقال.

ورفع امر اعتقاله وتيرة القلق لدى الحكومات الغربية واثار العديد من الاسئلة حول مدى التزام الحكومة «الحوار الوطني» الذي يهدف لحل ازمات البلاد التي تعاني الحروب والفقر. واعتقل جهاز الامن المهدي عقب اتهامه للقوات «الدعم السريع» شبه العسكرية بارتكاب انتهاكات واغتصابات ضد المدنيين في اقليم دارفور المضطرب منذ احد عشر عاما.

ووقع الصادق المهدي اتفاقا في باريس مع مالك عقار رئيس الجبهة الثورية في باريس للعمل سويا من اجل حل ازمات السودان.

وينشط المهدي في السياسة السودانية منذ عام 1960 وكان رئيسا للوزراء عندما استولى الرئيس السوداني عمر البشير على السلطة بانقلاب عسكري في عام 1989

وتشكك كثير من الاحزاب السياسية السودانية في مواقف المهدي بسبب ان احد ابنائه يعمل مساعدا للبشير كما ان ابنه الاخر ضابط صغير في جهاز الامن والمخابرات.

كما ان المهدي زعيم ديني لطائفة الانصار التي تمثل غالبية اعضاء حزب الامة.

وكان حزب الامة اكبر المستهدفين بدعوة البشير للحوار الوطني وبالفعل شارك الحزب في اجتماعات تمهيدية قبل ان ينسحب منه على اثر اعتقال زعيمه.

ونقلت وكالة الانباء الرسمية سونا ان البشير في يوليو الماضي قال للاحزاب السياسية «ان ضمان اجواء الحريات السياسية من اجل الحوار الوطني يمثل التزاما اخلاقيا ووطنيا وسياسيا لا رجعة فيه».